الفصل الرابع

سبيل الله وسبيل التجارة

جرب إن كانت ستناسبك حياة الإنسان الفاضل،

الراضي بعدالة الأفعال وراحة البال.

مارك أفريلي

في كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي» الذي أثار ضجة ذكر صمويل هانتينجتون أن "العلاقات بين الإسلام والمسيحية - سواء في الشرق أو الغرب - كانت في أغلبها علاقات عاصفة، فكل منهما كان غريبا بالنسبة للآخر، والصراع بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية في القرن العشرين لم يكن إلا ظاهرة تاريخية عابرة وسطحية مقارنة بالصراع العميق غير المنقطع بين الإسلام والمسيحية. ومن آن لآخر كان يسود التعايش السلمي، لكن في الأغلب الأعم كان التعامل يتحول إلى منافسة حادة أو حروب حامية الوطيس تختلف في ضراوتها... وعلى مر العصور كان مصير العقيدتين تناوب الازدهار والانحدار كموجة عارمة يعقبها هدوء ثم موجة مضادة".

وإذا تحدثنا عن المملكة العربية السعودية فإن مدى تأثير الإسلام على السياسة الخارجية للدوائر الحاكمة في مختلف مراحل هذه الدولة يختلف في درجته، ويتوقف سواء على الوضع الدولي وطبيعة القضايا التي تسعى

الدولة إلى حلها أو على شخصية الحاكم. وكان مؤسس الدولة عبد العزيز آل سعود يحاول ضمان تأييد بريطانيا له في صراعه مع منافسيه، كما بعث اعتراف الاتحاد السوفيتي بدولته على السعادة الكبيرة لديه. وكان الملك يرى أن أهم إنجاز حققه في سياسته الخارجية هو إبرام معاهدة ١٩٢٧م بين إنجلترا والسعودية، وفي الوقت نفسه كان هو صاحب المبادرة بانعقاد مؤتمر العالم الإسلامي في مكة عام ١٩٢٦م.

لقد كان العامل الديني يترك أثره في كل نواحي الحياة في الحجاز في سياستها الخارجية والوضع الداخلي بها، وهذا بالضبط ما لمسه أيضا نذير تيورياقولوف خلال عمله، حيث كان يدرك جيدا وهو في قلب العالم الإسلامي أنه ربما لم يكن لينجح في حل قدر كبير من المشاكل لو لم يبد التفهم الكامل للحياة الدينية في الحجاز والاحترام الواجب للعبادات والعادات الإسلامية. وفي الوقت الذي كان فيه الدبلوماسيون الغربيون والتجار يسعون لتعزيز مكانتهم في الشرق الأوسط من خلال اعتناقهم الإسلام وارتدائهم للملابس المحلية والتخلي بمحض إرادتهم عن نمط حياتهم السابق لم يكن نذير تيورياقولوف في حاجة للجوء إلى الحيل كي يبدو "مؤمنا"، فأصله وتربيته وتعليمه، كل هذا كان يدل على إيمانه، وكان هذا يفتح أمامه المزيد من الأبواب والقلوب في المملكة العربية السعودية، ولم يرتكب الهفوات والأخطاء التي كان من الممكن أن يرتكبها شخص غير عالم بدقائق وتفاصيل حياة المسلم الحق، فقد كانت هداياه «في محلها»، كما كان يعرف أين ومتى يلتقي بذوي النفوذ الذين يحتاج إليهم، ولم يكن من قبيل المصادفة أنه كان يقوم أثناء أدائه

فريضة الحج بإجراء اللقاءات والمحادثات التي كان من غير الممكن إجراؤها في الأحوال العادية.

ولكي نقيم أهمية النهج الذي وقع اختيار تيورياقولوف عليه لابد أن نتذكر أن الدخل من الحج ظل هو المصدر الرئيس للخزانة السعودية وميزانية المملكة حتى بداية «عصر النعيم النفطي»، لذلك ليس هناك ما يثير الدهشة في أن «العنصر الديني» كان من أهم المسائل في التفاوض بشأن إبرام معاهدة سياسية واتفاقية تجارية بين البلدين.

وقد خرج تيورياقولوف من لقاءاته العديدة مع الملك بانطباع أن الملك قد قرر التمسك في هذه المسائل بسياسة الترقب، حيث إنه لم يكن يرغب في احتدام المواجهة مع الإنجليز، ولذا كان يتجنب عن جهد تسوية عدد كبير من المسائل في العلاقات السوفيتية السعودية، رغم أن تسوية هذه المسائل كان بمقدورها النهوض بهذه العلاقات إلى مستوى نوعي جديد، حيث كان الحديث يدور عن إبرام معاهدة سياسية وتعديل النظام المفروض على عمليات التجارة السوفيتية مع المملكة.

وفي ذلك الوقت كانت الأسواق الغربية تقاطع المنتجات السوفيتية، ولذلك كانت التجارة مع الشرق تكتسب أهمية كبرى بالنسبة لموسكو، وقد وصلت أولى البضائع الروسية إلى الجزيرة العربية في عام ١٩٢٦م ولاقت رواجا كبيرا، إلا أن دخول السوفييت إلى الأسواق لقي مقاومة شديدة ومنسقة من قبل أصحاب رأس المال البريطانيين والهنود الذين تعودوا على السيطرة الكاملة على أسواق شبه الجزيرة، أما الحكومة الحجازية والقصر فقد كانا

يتطلعان بالفطرة إلى أي مساعدة من قبل الحلفاء القدامى، ومع أنهما كانا يعلنان عن أطيب مشاعرهما تجاه الاتحاد السوفيتي لم يسرعا في الوقت نفسه في فتح الأسواق على مصراعيها أمام المنتجات السوفيتية. وتعيَّن على نذير تيورياقولوف بذل الجهد لتحريك هذه المسألة وإزالة العقبات من طريق التجارة السوفيتية السعودية.

وجاء الاتفاق بين الأمير فيصل نجل الملك آل سعود (وملك المستقبل) ومولوتوف رئيس الحكومة السوفيتية في موسكو عام ١٩٣٢م ليكون بمنزلة خطوة حاسمة على هذا الطريق، وازداد الطلب في المملكة على البضائع السوفيتية مثل السكر والثقاب والأخشاب والغلايات والكيروسين. وهل كان من الممكن وقتها أن يدور بمخيلة أحد أن المملكة العربية السعودية ستمتلك أكبر احتياطات بترول في العالم؟!

ومع ذلك تم نقل رغبة موسكو في توقيع المعاهدة وتعزيز الصداقة إلى الملك لأول مرة في ١٥مايو ١٩٢٨م، غير أن الملك كان صريحا وأقر بأن إبرام معاهدة مع الاتحاد السوفيتي في ظل «حالة الحرب السائدة عمليا» مع إنجلترا قد يستفز لندن للقيام بتحركات يصعب التكهن بها. وكان الملك في كل لقاء مع تيورياقولوف يبدي مشاعره الحارة، مؤكدا أنه يذكر دائما أن الاتحاد السوفيتي كان أول من اعترف به، ومع ذلك كان الملك يحيد عن الموضوع كلما دار الحديث عن أشياء محددة، ففي يوليو ١٩٣١م تهرب مجددا من مناقشة الموضوع، معلنا للمندوب السوفيتي أن علاقاته مع الاتحاد السوفيتي "حميمة للغاية لدرجة أنها لا تحتاج إلى تسجيلها في معاهدة". وفي

الوقت نفسه لم يكن العاهل السعودي يشك في أنه -على حد قوله- "إذا جاءت أوقات عصيبة فإنني أعرف أن الاتحاد السوفيتي سيكون هو درعي الواقي".

وعلى كل حال مهما كانت التبريرات الشكلية التي كان يطرحها الملك فإن الأسباب الحقيقية وراء عدم رغبته في الإقدام على وضع صيغة قانونية لعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي كانت تتعلق في المقام الأول بعدم استقرار الوضع السياسي الداخلي وقدرة إنجلترا على التأثير على هذا الوضع، على الأقل كان هذا جوهر ما نقله تيورياقولوف من تحليل للعلاقات السوفيتية السعودية في تلك الفترة، حيث من المؤكد أن ما يزيد أيضا من حالة التزعزع التي تعتري مواقف آل سعود هو نفاد موارد الخزانة الملكية.

فقد أدت الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في الفترة من ١٩٢٩م إلى ١٩٣٣م إلى انخفاض عدد الحجاج الذين كانوا المصدر الرئيس للدخل في الحجاز، ففي عام ١٩٣١م لم يتعد عدد الحجاج الأربعين ألفا وهو ما يعادل نصف مثيله في العام السابق، وهذا وحده أدى إلى انخفاض دخل الحكومة من الضرائب المباشرة والتحصيلات بما يقرب من ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني، وبالتالي انخفضت الضرائب غير المباشرة المحصلة من الحجاج الذين كان أهل الحجاز يسخّرون لهم خصيصا كافة الأنشطة التجارية وأنشطة النقل والمواصلات، وأسفر انخفاض عدد الحجاج وافتقار السكان عن هبوط حاد في حجم الواردات مما انعكس بدوره على انخفاض تحصيلات الرسوم الجمركية رغم رفع نسبة الجمارك عدة مرات، علاوة على ذلك لجأت الحكومة إلى الوسيلة المعروفة لتعويض عجز الخزانة وهي طلب المساعدة من

البنوك الأجنبية وعلى رأسها البنوك الهولندية، والاضطرار إلى الاقتراض الداخلي من تجار الحجاز الذين كانوا غير راضين تماما عن إرسال الأموال إلى نجد لمساعدة قبائل البدو.

واستمر تدهور الوضع مما أجبر الملك على تقديم تنازلات للتجار والتصديق في الثالث عشر من نوفمبر ١٩٣١م على بدء سريان موازنة الدولة التي بلغ جانب المصروفات بها بالريال ما يعادل مليون جنية إسترليني ذهبي، وازداد الوضع سوءًا بسبب الجفاف الجزئي والدمار الناجم عن انتشار الجراد، ثم إن فترة الصدام المسلح المضني بين آل سعود والشريف حسين التي سبقت قيام الدولة السعودية، وكذلك إخماد تمرد فيصل الدويش، والاضطرابات التي كانت تندلع من آن لآخر في عسير وعلى الحدود مع الأردن، كل ذلك استمر يعلن عن نفسه، أضف إلى ذلك أن العديد من القبائل التي كانت تقوم بنقل الحجيج على الحمير والإبل فقدوا فجأة لقمة العيش مع ظهور السيارات في البلاد.

وفي هذا الصدد بعث تيورياقولوف بخطاب إلى كاراخان يشير فيه مباشرة إلى أن البدو في مثل هذه الأحوال كانوا يكسبون لقمة العيش من نهب الحجاج، "والآن بعد أن حُرموا من هذه الفرصة ولا يحصلون على معونات جادة من الحكومة (باستثناء الأغذية المجانية التي توزع بكميات ضئيلة على البدو في المدينة وغيرها من المناطق) أصبحت الصحراء في حالة تذمر"، كما نكّل الملك بدوره ببعض القبائل بلا هوادة، أيضا كان من قبيل الأشياء الطبيعية تلك العمليات التي تشبه الحملة الانتقامية في عسير، حيث أرسلت مكة إلى

المنطقة - على حد تأكيد الدكتور صالح المفتش السابق بوزارة المالية - ثمانين سيارة مزودة بالرشاشات ردا على مقتل سبعة عشر من موظفي الحكومة. كما أسفر سحق الحركات التمردية لسلطان بن بجاد وفيصل الدويش إلى مصادرة جميع الأسلحة والخيول ونصف الإبل لدى قبائلهما. وكانت موسكو -كما يتضح من الرسائل العديدة التي بعث بها كاراخان إلى تيورياقولوف- تفترض أن الإنجليز في محاولتهم لإشعال صدام بين الملك وقبائل البدو في عسير وعلى طول الحدود الأردنية لم يكن أبدا هدفهم إسقاط آل سعود وإنما كانوا يسعون فقط إلى الزج به في وضع قد يجعله يتخذ موقفا أكثر تساهلا بشأن مطالب إنجلترا.

وفي ظل تفاقم الأزمة وتزايد المشاكل المالية نتيجة الانخفاض الواضح في عدد الحجاج راحت القيادة السعودية تبحث عن مخرج على كافة الأصعدة الممكنة، ورغم تعيين مستشار مالي هولندي للملك وفرض ضريبة على العقارات بالمدن فإن هذا للأسف لم يسفر عن تحسن ملموس. وفي نهاية يونيو ١٩٣٢م قام وفد برئاسة الأمير فيصل بزيارة إلى لندن، وطلب قرضا من الحكومة البريطانية، ولكن الطلب قوبل بالرفض كما حدث من قبل في موسكو، وقد علقت الدوائر السياسية على هذا الرفض بأنه عدم رغبة من جانب إنجلترا في القبول أو بالأحرى التسليم بسيطرة آل سعود على الحجاز.

ومهما كان الأمر فإنه في ضوء طبيعة العلاقات الإنجليزية السعودية لم يكن يتعين على الرياض أن تعلق الآمال على هذا القرض من إنجلترا، وفي ظل هذه الظروف تنظر حكومة الحجاز إلى موسكو من جديد، وتجس النبض من

خلال الوزراء ومستشار الملك يوسف ياسين لإبرام معاهدة مع الاتحاد السوفيتي، وتجري مفاوضات مع البعثة السوفيتية حول شروط منح قرض سلعي طويل الأجل، غير أن المفاوضات تسير ببطء، فالتدقيق في التفاصيل الصغيرة والمسائل البروتوكولية (مثل "أولوية مناقشة القضايا، ونص الخطاب الذي ينبغي أن نتبادله قبل الدخول في المفاوضات") استغرق أعواما وليس أياما وشهورا من فترة عمل تيورياقولوف في البلاد. أما السبب الرئيس وراء تباطؤ الجانب السعودي -وهو أمر واضح تماما- فكان يرجع في ذلك الوقت أولا إلى تخوف الرياض من "أن تثير حفيظة البريطانيين"، وثانيا الرغبة "في إلهاب تحمسنا لهذه المفاوضات والحصول على القرض من أي جهة كانت".

وفي ظل هذه الظروف قرر الملك استئناف المفاوضات بشأن القرض السوفيتي الذي كان من المقرر منحه على النحو التالي: "١- يقدر حجم القرض السلعي بمليون جنيه إنجليزي، ٢- تسلم السلع بقيمة هذا المبلغ على مدار ثلاث سنوات على دفعات. ٣- تسدد الحكومة الحجازية قيمة السلع على ١٥ سنه، ٤- تقوم الحكومة الحجازية بسداد جزء من قيمة القرض في شكل منتجات عربية".

وأصبحت هذه المسألة، إلى جانب تنسيق مواد معاهدة الصداقة، موضوعا لمفاوضات منتظمة بين المندوب السوفيتي ومفوض الملك يوسف ياسين، وظلت مشكلة الأوقاف والحجاج هي حجر العثرة على طريق إبرام المعاهدة، ففي مشروع المعاهدة الذي سلمه يوسف ياسين كانت المادة الخامسة تنص على ما يلي: "تقر الحكومة السوفيتية بقدسية الحجاز، وتتعهد بتسليم

الحكومة الحجازية جميع عوائد الأوقاف الخاصة بالحجاز في الاتحاد السوفيتي والمتراكمة منذ إعلان الحرب العالمية حتى لحظة توقيع هذه المعاهدة، كما تتعهد بتسليم العوائد المذكورة سنويا".

ويبدو أن المندوب السوفيتي كان يفلح أحيانا في اللعب أيضا على الخلافات القائمة داخل القيادة السعودية، فقد علم من حديثه مع محافظ جدة أن أهل الحجاز كانوا غير راضين عن وضعهم في ذلك الوقت، كما أشار المحافظ، الذي نشأت بينه وبين تيورياقولوف علاقات حميمة، إلا أن "الحكومة حتى هذه اللحظة لم تدرس الموقف بشكل جدي، ونحن نود أن توضحوا للملك أن الطرف الخاسر من عدم وجود اتفاقية تجارية بيننا وبينكم هم الحجازيون، لأن الإنجليز يستغلون الموقف ويبيعون لهم الكيروسين والبنزين والخشب والدقيق والسكر والقمح بأسعار مرتفعة، ولو كانت هناك تجارة مع السوفيت لما حدث ذلك، فالسماح بالتجارة السوفيتية في الحجاز من شأنه أن ياتي بالفائدة على الحجازيين والنجديين، وإلى أن يتطبع الوضع في السوق على أساس المنافسة الحرة بين الجميع سيظل الشعب يتكبد الخسائر. أما الاتحاد السوفيتي فلن يخسر شيئا كبيرا من عدم تواجده في السوق الحجازية، لأن حجم هذه السوق ضئيل للغاية مقارنة بالسوق العالمية التي يروج فيها بضائعه. ولابد من توضيح هذه النقطة بالذات للملك، ولابد من شرح كل هذا بشكل ما، فجلالته لا يفهم في مسائل التجارة، كما لا يفهم فيها فؤاد حمزة ويوسف ياسين، وعدم توافر اتفاقية تجارية إنما يرجع بالضبط إلى أنهم لا يفقهون شيئا في مسائل التجارة.

ويمكنني بصفة شخصية أن أتولى توكيل شركاتكم، في البداية سآخذ كميات صغيرة، بالتقريب الكميات التالية: شهريا من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ كيس سكر، ومن ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ صندوق من الكيروسين، ومن ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ صندوق من البنزين.

هذا بشرط أن تصل البضاعة على بواخر سوفيتية باسمي، كما يمكنني أيضا أن أشتري لنفسي إذا كنت سأستفيد من ذلك، أرجو أن تبلغوني بقراركم. أقصد التحدث مع الملك شخصيا والحصول منه على تصريح بتجارة السلع السوفيتية".

ويبدو أن أصحاب المبادرة من السعوديين الذين يعرفون من أين تؤكل الكتف لم يكن يسوءهم غياب اتفاقيات رسمية بشأن التجارة بين البلدين، حيث كانت هناك عروض أخرى للوساطة، ففي أبريل من عام ١٩٣١م زار مقر البعثة السوفيتية المواطن السعودي التركي الأصل مصطفي الشبوكشي، وهو تاجر ويترأس مركزا تجاريا، وكان يُعد أكبر تاجر جملة في الحجاز قبل الحرب، وخلال انتفاضة الشريف حسين تكبد هذا المركز التجاري خسائر كبيرة، فقد شارك الشبوكشي في تأليب الرأي العام بين أهالي البلاد ضد الشريف حسين وعليّ الذي حلّ محلّه، وبعدها لم يعد يؤدي دروراً كبيراً في التجارة المحلية، وكان على علاقة حميمة مع التاجر خالد كاركاني ومن خلاله توطدت علاقاته مع الألمان.

روى الشبوكشي للسوفيت الانطباعات التي تولدت بين أفراد المجتمع بعد ظهور الأسمنت السوفيتي في جدة الذي جلبه مركز عبد الله فضل التجاري،

حيث أفاد بأنه بعد أن علم خالد كاركاني شريك القنصل الألماني بوصول الأسمنت السوفيتي إلى جدة أبلغ الملك أن السوق تشهد وضعا لا يحتمل، فمن ناحية عندما كان ينوي الاتجار بالسلع السوفيتية قيل له أنه لم يحن الوقت بعد لذلك، ومن ناحية أخرى يقوم عبد الله فضل باستيراد الأسمنت من الاتحاد السوفيتي، أما عبد الله فضل نفسه فقد أفاد بأنه قام بشراء هذا الأسمنت من مصر، وتم احتواء الموقف بأن تعهد عبد الله فضل بعدم جلب سلع سوفيتية بعد ذلك.

ويرى الشبوكشي أن كل ذلك لعدد من الأسباب "لا يروق للحجازيين لأن الحكومة تحمي رجالها من النجديين (عبد الله فضل من أبناء نجد)، والتعهد الذي أخذه فضل على نفسه ما هو إلا مناورة لتهدئة بقية التجار، وعبد الله فضل قد ربح بالفعل من الأسمنت السوفيتي، والأسمنت السوفيتي تسلل إلى السوق الحجازية وبذلك يكون نظام التمييز المفروض على البضائع السوفيتية قد تم انتهاكه".

فضلا عن ذلك كانت السلع السوفيتية تتسلل إلى المخازن رغم كل الحواجز، فطبقا لمعلومات الشبوكشي قامت شركة إنجليزية بشراء دفعة كبيرة من السكر السوفيتي بسعر ٦,٥ جنيه للطن (تسليم بومباي)، بينما كان السعر العالمي للطن تسعة جنيهات، وهذا السكر كان من المفترض نقله على دفعات من الهند إلى الحجاز وبيعه بالأسعار العالمية، ومن الواضح أن فرق السعر كان من المفترض أن يبقى في الهند، وبما أن الحجاز كانت تُعد مستهلِكا فحسب فإنه - على حد تأكيد تيورياقولوف - من الأحرى للحكومة الحجازية في ظل

الحالة الصعبة التي كانت سائدة آنذاك أن تفتح السوق أمام البضائع السوفيتية وتسمح بالمنافسة لتطبيع الأسعار.

وقد جاء الشبوكشي للمندوب السوفيتي يطلب الاستفادة من علاقاته وخبرته بعد أن يتم تسوية مسألة التجارة السوفيتية في الحجاز وتبدأ المؤسسات التجارية السوفيتية عملها، وعرض خدماته كوسيط مقابل عمولة، معربا عن أمله في أن الجانب السوفيتي سيفضله على غيره بحكم كونه مديرا لمركز تجاري يتمتع بسمعة غير ملوثة، ورد تيوريا قولوف على هذا بالقول بأن التجارة السوفيتية من وجهة نظر رجال الأعمال في الحجاز تأتي بالنفع عليهم وعلى المواطنين، ولذا ينبغي عليهم هم أنفسهم المبادرة أمام حكومتهم وشرح فوائد هذه المسألة لكل من يهمه الأمر، أما الناحية التجارية للقضية فستقوم بوضعها المؤسسات التجارية السوفيتية التي ستقوم -أيضاً- باختيار التجار المحليين الذين ستتعامل معهم مقابل عمولة أو بشروط أخرى، وهذا الاختيار سيتوقف في المقام الأول على دور وأهمية هؤلاء التجار في قيام الحكومة بمعالجة هذه القضية لصالح جميع الأطراف.

وخلال حديثه مع المسؤولين والتجار السعوديين حول العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والمملكة استطاع تيوريا قولوف بالطبع أن يستنتج أن السلطات السعودية لا يزال يعلق بذهنها العديد من «الأوهام»، بما في ذلك الاعتقاد بأن الحكومة السوفيتية مستعدة لأي تضحيات من أجل أن «تنتقم» من البريطانيين، فلسبب ما كانت جدة تظن أن الاتحاد السوفيتي معني للغاية بالدخول إلى السوق الحجازية لدرجة أنهم بإمكانهم ألا يبخلوا على أنفسهم

بطرح شروط مبالَغ فيها، علاوة على ذلك لم يستبعد تيورياقولوف أن تقوم الحكومة الحجازية بوقف المفاوضات لأسباب من قبيل «المساومة»، حيث يقول: "لم يكن يوسف ياسين ساذجا حين أبلغني بأن ثمة عرضا بتقديم قرض من قبل مؤسسة تجارية غير إنجليزية، محاولا بذلك تعجيل موافقتنا على رغبة الحجاز بشأن القرض. وأنا أعتقد أنه لا داعي لأن نستاء من هذا، فكما لخصت في تقريري الشخصي في موسكو وجهة نظري بشأن تكتيكنا في المرحلة المقبلة... فإن الموقف يتطلب حزما مع أقصى درجات الهدوء وعدم تقديم تنازلات بأي حال من الأحوال في القضايا ذات المبدأ".

وفي تلخيصه لنتائج المفاوضات المبدئية ذكر تيورياقولوف أن بعضا من هذه الأباطيل لدى الجانب السعودي قد تبدد، فمن الناحية السياسية يمكن اعتبار انعقاد المفاوضات في حد ذاته ظاهرة إيجابية لأنها أعادت إلى ذهن الملك آل سعود من جديد الفوائد التي بإمكانه أن يجنيها إذا غيّر من سياسته بشأن التجارة مع الاتحاد السوفيتي.

وأخيرا وفي السادس عشر من فبراير عام ١٩٣٣م بعث الأمير فيصل برسالة إلى نذير تيورياقولوف يبلغه فيها أنه بعد خمس سنوات من الجدل "زال كابوس نظام التمييز الذي كانت تخضع له التجارة السوفيتية في السعودية، والذي كان دائما يمثل عبئا ثقيلا على العلاقات السعودية السوفيتية ويعوق تطبيعها". ولكن للأسف جاء هذا متأخرا ولم يتم دون ضغوط مالية، غير أن هذه الضغوط كانت هذه المرة على الجانب السعودي، حيث كان من المطلوب دفع تعويضات على تأخر مدفوعات «صفقة البنزين»،

وأقدمت حكومة آل سعود على إلغاء لكافة القيود التي كانت مفروضة على التجارة السوفيتية بالكامل، صحيح أن الاتحاد السوفيتي رفض رغم ذلك تقديم القرض للرياض.

وفي يونيو ١٩٣٣م أكد تيورياقولوف للملك خلال محادثات مفصلة معه في قصره بمكة أن رفض تقديم القرض لا يعني مطلقا أن سياسة الصداقة السوفيتية تجاه المملكة قد أصابها تغيرات ذات شأن، وفي الوقت نفسه ألمح تيورياقولوف إلى أنه يأسف على أن إلغاء نظام التمييز لم يحدث قبيل زيارة فيصل إلى موسكو وإنما في بداية عام ١٩٣٣م كما حصل. ومن اللافت للنظر هنا هو أقوال الملك آل سعود خلال هذا الحوار، فقد تحدث عن اعتماده «على الله» أولا ثم على الاتحاد السوفيتي وتركيا وفارس، معلنا أن "الاتحاد السوفيتي هو أساس كل الأسس"، ولخّص سياسته - كما هو مسجل في تقرير تيورياقولوف - في الصياغة التالية: "إنني بحاجة إلى المساعدة السوفيتية، وأود الحصول على دعم الاتحاد السوفيتي في القضايا السياسية والعسكرية. فليأخذ السوفييت بيدنا، أنا ومن خلفي قوتي سنسير وراء السوفيت، بإمكان السوفيت أن يدبروا أمورنا كما يشاؤون بما فيه صالح الاتحاد السوفيتي والعرب". وإلى جانب القرض السلعي الذي كان يتضمن -بناءً على رغبة الجانب السعودي- الأسمنت والحديد والأخشاب وغيره "طرح الملك أيضا مسألة شراء الأسلحة «بكافة أنواعها» من الاتحاد السوفيتي"، وفي تحليله لهذا الحوار يتوصل تيورياقولوف إلى استنتاج مفاده أن الملك يتعمد طرح هذا الطلب إبان تدهور العلاقات السعودية الإنجليزية بالذات، حيث يقول

تيورياقولوف: "إذا قيّمنا بعض مراحل التوجه السوفيتي في سياسة سعود فإنه يجب ملاحظة أن إقباله على تقديم التنازلات لنا وإبداء استعداه للتقارب معنا إنما يتوقف على مدى تدهور موقفه".

ومع ذلك لم تجد كل الجهود التي بذلها تيورياقولوف لتنشيط التجارة وغيرها من العلاقات التي لم تلق التقدير اللازم من جانب الإدارة في موسكو، حيث تشير كل الدلائل إلى أن مؤشر السياسة الخارجية السوفيتية كان يتحول في ذلك الوقت نحو الغرب تماما، فقد أرسل كاراخان خطابا يتضمن توجيهات إلى تيورياقولوف بتاريخ ١٣/٤/١٩٣٤م يشير فيه إلى أن المفاوضات التي طال أمدها بشأن إبرام معاهدة صداقة لا داعي لأن تترك انطباعا وكأن الاتحاد السوفيتي معنيّ للغاية بالمملكة العربية السعودية (يُذكر أنه صدر أمر ملكي بتاريخ ١٨/٩/١٩٣٢م بتغيير اسم الدولة من مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى المملكة العربية السعودية)، وجاء في خطاب كاراخان: "إننا معنيّون بالمعاهدة مع الحجازيين بقدر ما نحن معنيّون بالمعاهدات مع الدول الأخرى". أما بخصوص طلبات آل سعود بشأن القرض السلعي والعسكري فقد أعطى كاراخان تعليمات بالإعلان بأنه نتيجة لتأخر السعوديين في سداد دين «النفط» أصبحت الظروف غير ملائمة بالمرة لبحث هذا الموضوع، وفي الوقت نفسه تم التشديد على أن هذه المديونية بالذات لابد أن تكون القضية الأولى في عمل البعثة، بمعنى ضرورة العمل من أجل أن يقوم الجانب السعودي على الأقل بسداد القسط الأول منها. أما مذكرة باستوخوف رئيس إدارة الشرق الأولى باللجنة الشعبية للشؤون الخارجية فقد تضمنت توضيحا

أكبر للأمور حيث جاء فيها "... لا تزال نظرة مؤسساتنا التجارية إلى مسائل التجارة في منطقة البحر الأحمر تتأثر سلبا بعدم سداد وكلائنا للديون المستحقة عن التوريدات السابقة".

ورد تيورياقولوف بمذكرات إلى موسكو أشار فيها إلى أن آل سعود قد تحدث أكثر من مرة عن استعداده أيضا -على الأقل كما كرر هو نفسه مرارا - لتوقيع معاهدة سياسية مع الاتحاد السوفيتي، ولكن من الواضح أنه كان يعلم مسبقا أن موسكو لن تقبل الشروط التي يطرحها وهي دفع «تعويضات» في شكل عوائد على أراضي الأوقاف[1] في الاتحاد السوفيتي والتي كانت في ذلك الوقت قد تم تأميمها منذ زمن، وكذلك شرط مساعدة المسلمين على تأدية فريضة الحج.

وفي حوار خاص مع فؤاد حمزة وزير الخارجية بالإنابة استطاع تيورياقولوف الحصول على إجابة مباشرة عن الكثير من الأسئلة حول أشكال التعاون بين الاتحاد السوفيتي والمملكة العربية السعودية. حيث ألمح حمزة بشكل خاص إلى أن حل كافة المسائل المختلف عليها في العلاقات السوفيتية الحجازية يرجع إلى شيء واحد وهو أن حكومة الملك كانت في حاجة إلى دعم مالي وفي هذا السياق كانت مضطرة لطرح مسألة الأوقاف والحج، أما بخصوص التعويضات فالجانب السعودي كان يقصد تحديدا مسألة المعونة المالية من قبل الحكومة السوفيتية، وأوضح حمزة أن "شكل هذه المعونة لا يؤدي دوراً كبيراً بالنسبة للحجازيين، فيمكن تقديمها في أي شكل وفي أي

(١) الأوقاف في الدول الإسلامية هي الأملاك العقارية وغير العقارية التي أوقفتها الدولة أو شخص معين للأغراض الدينية (ملاحظة المؤلف).

صيغة، ظاهريا يمكن أن نصيغ هذه المعونة في شكل عوائد الأوقاف. ومعونة مالية مبلغها زهيد ولا تمثل أي عبء للحكومة السوفيتية قد تكون في الوقت نفسه مهمة بالنسبة للحجاز، وقد تترك انطباعا كبيرا لدى صاحب الجلالة. نحن لسنا ضد اقتراحكم بعزل مسألتي الأوقاف والحج جانبا في الوقت الراهن، ونقترح إفراد مساحة خاصة لمناقشتهما خارج دائرة الاتفاقية التجارية، ولكن يُفضّل لو سمعنا الآن موافقة مبدئية من الجانب السوفيتي على تجاوب الحكومة السوفيتية بشأن قضية الأوقاف، حيث ينبغي قول أي شيء بخصوص حجم المعونة المادية التي يمكن للحكومة السوفيتية تقديمها للحكومة الحجازية. ونحن قد طرحنا هذه المسألة نفسها من قبل على حكيموف ولم يعترض من حيث المبدأ".

ورد تيورياقولوف عليه بالقول: إن طرح المسألة بشكل لا يقيّد الجانب السوفيتي بشروط يبدو له أوقع، "فالحكومة السوفيتية كانت دائما على استعداد لتقديم أي معونة للحجاز، وأقصد هنا المعونة المادية، وفي ظل الظروف القائمة بإمكاننا أن نقدم هذه المعونة ولو في شكل سلع يحتاج إليها الجانب الحجازي، وقد ذكرت لكم ذلك بالتفصيل في الجزء الرسمي من محادثاتنا، فإذا دخلت حكومة صاحب الجلالة في صفقة معنا فهذا أولا لن يعني خضوعها لإرادتنا، وثانيا ستوفر الحكومة مبالغ طائلة من أموال الخزانة، وأنا على استعداد لبلورة هذه المسألة معكم مرة أخرى، ولكني مضطر الآن أن ألفت انتباهكم إلى نقطة معينة وهي أن قرار الحكومة الحجازية بعدم السماح بالتجارة السوفيتية في الحجاز قد ترك في موسكو انطباعا شديد الوطأة،

حيث أثار هذا القرار لدينا شيئا من الحيرة، ولا أخفي عليكم أن هذا الانطباع لا يزال قائما حتى الآن، ويجب على الجانب الحجازي وهو يطرح مسألة التعويضات أن يسارع في ترك انطباع آخر لدى موسكو، ووقتها سنبدأ معا بكل صراحة دراسة كافة القضايا التي تهم البلدين دراسة مفصلة".

لقد ظلت قضيتا الأوقاف والحج حجر العثرة الرئيس على مدار السنوات الطويلة التي قضاها نذير تيورياقولوف في الكفاح من أجل إلغاء القيود التجارية المفروضة على الاتحاد السوفيتي، حيث استمر يتشاور دوما مع موسكو بشأن إمكانية حل هاتين المشكلتين بأقل خسارة مادية وسياسية للاتحاد السوفيتي، معربا دائما عن تصوراته الشخصية في هذا الصدد. فمثلا بخصوص مشكلة «أملاك الأوقاف» كان تيورياقولوف يقترح اتباع التكتيك التالي: "كبداية نحاول تمرير صياغتنا (للمادة ١١) والتي تقضي بحل المسألة من جانب واحد، وفي حالة إذا لم يُقبل هذا العرض ينبغي اقتراح عدم التطرق إلى هذه المسألة في المعاهدة بالمرة، وأخيرا وكصياغة ثالثة يجب علينا طرح اقتراح بالإقرار بتخلي الجانبين عن المطالب الخاصة بالأوقاف. وعلى كل حال فمن غير المقبول تماما بالنسبة لنا أن تنص المعاهدة على الحق في الأوقاف الواقعة داخل أراضي الاتحاد السوفيتي".

ومن المحادثات مع فؤاد حمزة وغيره من كبار رجال الدولة اقتنع تيورياقولوف أن القيادة السعودية ستطرح أثناء هذه المفاوضات مسألة «المقابل» السياسي والمادي الذي بإمكان الحكومة السوفيتية تقديمه مقابل حقها في التجارة في الحجاز والمكاسب المحصلة من هذه التجارة، وكان

المقصود هنا الحجاج السوفيت والسماح بدخول «المطوِّفين». وكان لدى تيورياقولوف كافة المبررات للافتراض بأن كل هذا كان ذرائع مفتعلة، وأنه إلى أن يتم حل هذه المسألة التي تعد المسألة الأساسية بالنسبة للجانب السوفيتي لا يفضل الدخول في مفاوضات والمخاطرة بإفشالها "على يد خصومنا بالحجة التي تروق لهم".

ففشل المفاوضات يمكن تفسيره للشعب على أنه يرجع إلى تحريم الحج في الاتحاد السوفيتي والتعليق عليه بأنه نتيجة لسياسة الحكومة السوفيتية التي لا تقوم أبدا على مبدأ المعاملة بالمثل، لذلك ارتأى تيورياقولوف أن من الأفضل الإدلاء بتصريح للملك بأن الحكومة السوفيتية "التي اقترحت في حينها صياغة العلاقات السوفيتية الحجازية في معاهدة، قد استقبلت عرض الملك بإبرام معاهدة بارتياح، وأنها تنظر إلى هذه الخطوة من قبل آل سعود على أنها دلالة على ثقته ووده تجاه الاتحاد السوفيتي، ولكنها ترى أن التفاوض بشأن هذه المسألة لابد أن يتم في الوقت الذي تراه حكومتا البلدين مناسبا لمصالحهما، وترجو من الملك إبداء وجهة نظره بشأن توقيت المفاوضات".

وبعد أن لخصت حكومة الملك شروطها كتابيا واستؤنفت المفاوضات السوفيتية السعودية بالحجم نفسه الذي كانت عليه طرح نذير تيورياقولوف في أبريل عام ١٩٣١م وجهة النظر السوفيتية، وبعث بتصوراته إلى قيادة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية، حيث كتب خاصة يقول "سواء البعثة السوفيتية أو القنصلية لن تعملا بالتجارة، ونحن لم نسع للحصول على هذا الحق لأن هيئاتنا الدبلوماسية والقنصلية في الخارج لا تعمل في الغالب

بالنشاط التجاري، وإذا كان ولا يزال لدى الحكومة الحجازية مخاوف ما من أن البعثة والقنصلية في حال اشتغالها بالتجارة واستغلالها لامتيازاتها ستتهرب من خضوعها للقوانين المحلية فإن مثل هذه المخاوف ليس لها أساس، فالنشاط التجاري تقوم به مؤسسات متخصصة.

والجانب السوفيتي ليس لديه اعتراضات، فنحن لا نسعى إلى أي امتيازات دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية لمندوبي مؤسساتنا التجارية، ولا يوجد اعتراضات من جانبنا، فمندوبو مؤسساتنا التجارية يخضعون في نشاطهم للقوانين المحلية، وهم لا يمثلون الدولة السوفيتية وإنما يمثلون المؤسسات التجارية السوفيتية، وفي هذا البند يجب -بالطبع- أن تتطابق وجهة نظرنا مع وجهة النظر الحجازية، مادام لم يكن هناك خلاف بين الجانبين بخصوص البندين الأول والثاني، وليس لدينا أي اعتراضات على وجهة النظر الحجازية، فنحن نسدد عند دخول بضائعنا قيمة الرسوم الجمركية نفسها التي تحصَّل على بضائع الدول الأخرى.

أما قضية الأوقاف فهي قضية صعبة للغاية وتتطلب دراسة دقيقة للملف، وليست لها علاقة مباشرة بموضوع إلغاء الحظر على التجارة السوفيتية، ونحن لا نتهرب من بحث هذه القضية، وإنما يتعين إدراجها ضمن مجموعة القضايا موضوع تفاوضنا بشأن الاتفاقية التجارية".

كما أنه من غير الممكن أن يتعهد الجانب السوفيتي بالمساعدة على أداء المواطنين السوفيت فريضة الحج، فهذا التعهد في الحقيقة لم يكن معمولا به في أي مكان، أما فيما يخص ترانزيت الحجاج عبر الاتحاد السوفيتي فإن

مؤسسة «سوفتورغفلوت» للنقل البحري والسلطات السوفيتية كانت قد قدمت للحجاز حتى ذلك الحين الكثير من الخدمات في هذا الشأن. ويكفي أن نذكر هنا مثالا واحدا حتى ندرك مدى أهمية ترانزيت الحجاج عبر الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، وهو أن السفر عبر أراضي الاتحاد السوفيتي كان يختصر المسافة بالنسبة للحجاج الكشغريين على سبيل المثال مدة أربعة أو خمسة أشهر، ولكن تسجيل هذا الترانزيت كتعهد وربطه بقضية التجارة السوفيتية في الحجاز هو في رأي المندوب السوفيتي أمر سابق لأوانه.

أما بخصوص دخول مواطني البلدين كل إلى البلد الآخر فلم يكن هناك خلافات بين الجانبين حول جوهر هذا الموضوع، حيث يقول تيورياقولوف: "نحن لدينا أيضا عدد من القضايا ، إلا أننا نرى أنه لا يفضل ربطها بالقضية الرئيسة الخاصة برفع الحظر عن التجارة السوفيتية في الحجاز، وبناءً على ذلك -ولصالح المفاوضات- نرى من الأجدى إدراج مناقشة البنود ٥ و ٦ و ٧ من المطالب الحجازية ضمن التفاوض بشأن الاتفاقية التجارية".

إن مثل هذا الرد كان من المفترض النظر إليه على أنه مجرد عرض مبدئي لوجهة نظر الجانب السوفيتي بشأن القضايا المطروحة من قبل الحكومة الحجازية، حيث يقول تيورياقولوف: "لقد وضّحنا إلى أقصى حد القضايا التي تهم الحكومة الحجازية والمتعلقة بشكل مباشر بإلغاء حظر التجارة السوفيتية في الحجاز، وهذا الرد يحدد الموقف السوفيتي بوضوح وهو أنه إن كنا نسعى لشيء فإنما نسعى إلى مساواتنا مع الآخرين في الحقوق. ومن علاقات الصداقة القائمة بين الحجاز والاتحاد السوفيتي

وتوافر حرية التجارة في الحجاز نستنتج أن نظام الاستثناء تجاه التجارة السوفيتية يجب إلغاؤه. والآن نحن ننتظر من الحكومة الحجازية أن تقوم بهذه الخطوة بالذات، أي إلغاء نظام الاستثناء".

إن التجارة السوفيتية حسب تأكيد تيوريافولوف لم تؤدّ قط إلى إثارة الفوضى في السوق الحجازية، وهو ما ثبت أكثر من مرة من تجربة «العامين الماضيين»، أما السماح بالتجارة السوفيتية في الحجاز في ظل الظروف المستجدة فتزداد أهميته يوما بعد يوم لصالح الحجاز نفسها في المقام الأول، فالفرق في الأسعار بين اليمن والحجاز، وخاصة أسعار المنتجات البترولية التي كانت الحكومة الحجازية تحتاج إليها أكثر بكثير من الحكومة اليمنية، إن دل فإنما يدل على شئ واحد، ألا وهو "أن السوق الحجازية تسودها حالة غير طبيعية بالمرة من تجارة المضاربة"، ثم إن هذا كان يحدث في وقت كانت أسعار النفط العالمية تشهد فيه انخفاضا بسبب الأزمة. وكان تيوريافولوف يرى أن "السبب وراء هذه الظاهرة يرجع في المقام الأول إلى حظر التجارة السوفيتية".

واستطرد تيوريافولوف قائلا: "علاوة على ذلك يمكنني التأكيد بأن الحكومة الحجازية إذا طلبت من الحكومة السوفيتية السلع التي تحتاج إليها فإن بإمكانها أن تعول على المساعدة المعروفة سواء بخصوص الأسعار أو بخصوص القرض، فالحكومة السوفيتية عادة لا تعطي قروضا على سلع الدرجة الأولى، ولكنها في هذه الحالة مستعدة لعمل استثناء لحكومة صاحب الجلالة، وبإمكان الحكومة الحجازية أن تتأكد من هذا بسهولة باتخاذ

خطوات جادة ومناسبة في هذا الاتجاه، فمهمة الحكومة الحجازية أن تستغل هذه الإمكانية لصالحها.

إن مفاوضاتنا تُستأنف بكامل حجمها، والحكومة السوفيتية تظل مخلصة لسياستها، إذ لا تضع حكومة الحجاز في موقف صعب، وانطلاقا من هذا المبدأ تعلن أنه إذا ارتأت الحكومة الحجازية لظروف واعتبارات ما أن إبرام اتفاقية تجارية معنا في الوقت الراهن يعد أمرا سابقا لأوانه فإن الحكومة السوفيتية لا تعارض في أن توضع المفاوضات بشأن معاهدة الصداقة في المقدمة. واستنادا إلى أن الحكومة الحجازية لم تبد من قبل أي اعتراضات على مشروع معاهدة الصداقة الذي قمت بتقديمه فإنني اقترح أن ننهي عملنا في هذه الجزئية في أقرب وقت ونوقع معاهدة صداقة بين البلدين".

ومن الواضح أن نذير تيورياقولوف وهو يقترح مثل هذه التدابير كان يرى أنه من الأجدى التحول إلى تكتيك المماطلة في المفاوضات ما أمكن لحين تكشّف الوضع السياسي في المملكة، ووقتها يمكن للجانب السوفيتي اتخاذ ما يراه مناسبا من التحركات. أما في الوقت الراهن فالجانب السوفيتي - كما ذكر تيورياقولوف لكبار المسؤولين في المملكة - غير مستعد لبحث القرض السلعي طويل الأجل مع الحكومة السعودية إلا بعد إبرام المعاهدتين السياسية والتجارية، وإذا ارتأت الرياض لسبب ما أن الوقت غير مناسب لإبرام معاهدة تجارية فإن الاتحاد السوفيتي، سعيا نحو تعزيز علاقات الصداقة، على استعداد للاكتفاء مؤقتا بتوقيع المعاهدة السياسية، ولكن في هذه الحالة "نحن لا نرى مانعا من إبرام صفقات قصيرة الأجل بالاتفاق مع شركاتنا التجارية".

وجاء على الفور رد اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية وكان حادا وقاطعا، حيث أبلغت اللجنة تيوریاقولوف بأنه "بخصوص الحجاج السوفيت والسماح بدخول المطوّفين إلى بلادنا نحن نتخذ موقف الرفض، وهذا لابد من توصيله إلى آل سعود في صيغة لينة ولكن قاطعة وبتكتيك مناسب، ومن المستبعد أن يتلقى الملك هذا بامتعاض، لأن مصير هذه القضية ليس أفضل حالا في تركيا وإلى حد ما في فارس اللتين تعدان -مع ذلك- دولا إسلامية، فكما تعرفون هناك إجراءات تُتَّخذ سواء في تركيا أو فارس لتخفيض نسبة الحجاج. أما فيما يتعلق بنا فنحن رغم قلة عدد الحجاج السوفيت لدينا رحلات خاصة ونقوم بتوصيل الحجاج إلى الحجاز وخاصة الأجانب، ولا يجب التعويل على أكثر من ذلك من جانبنا".

كانت معلومات موسكو صحيحة، فالانخفاض السنوي في عوائد الأوقاف القادمة من مصر بمقدار ٧٠ - ٨٠ ألف جنيه مصري و٢٠ - ٢٥ ألف أردب من القمح كان بالفعل بمنزلة دافع قوي للغاية لكي يعجل آل سعود بحل هذه القضية، وكما هو الحال مع الاتحاد السوفيتي لم يستطع الملك الحصول من مصر على عوائد الأوقاف عن السنوات العشر الأخيرة رغم سعيه الحثيث لذلك.

أما تيوریاقولوف فكان مقتنعا حتى النهاية أن تلبية موسكو لمطالب مكة بشأن الأوقاف قد يكون له أهمية سياسية «ضخمة»، وقد يعزز مكانة الدولة السوفيتية في دول العالم الثالث إذا أخذنا في الاعتبار أن مثل هذه العوائد كان من المفترض أن تقوم بأدائها مصر والأردن وغيرهما من الدول

الإسلامية. أما فيما يخص الحجاج فكان يرى أن المساعدة في مرور ما يقرب من ١٠ - ١٥ ألف شخص عبر الأراضي السوفيتية سنويا من شأنه أن يترك "انطباعا جيدا للغاية وأن يزيل الاتهام باضطهاد الإسلام".

في الحقيقة كان تيورياقولوف يبرر توصياته في تقاريره إلى إدارة اللجنة الشعبية التي كانت تنم عن إلمامه بجوانب القضية، فقد قام بزيارة إلى عبدالله رضا محافظ جدة الذي تطرق بنفسه إلى قضية الحج، حيث راح المحافظ يشكو من سوء الأحوال وانخفاض عدد الحجاج وغياب الحجاج السوفيت، وأشار تيورياقولوف له أن المسلمين الروس ينبغي عليهم أولا "إعمار اقتصادهم ثم بعد ذلك يفكرون في المسجد، كما جاء في الحديث النبوي"، أما الحكومة السوفيتية فمثلها مثل حكومة تركيا لا تضع العراقيل أمام الحج. وأبدى المحافظ اعتراضه قائلا أن تركيا تقلّد الاتحاد السوفيتي، وأن إعمار الاقتصاد لا يمنع الحج.

وفي مذكراته إلى الإدارة كان تيورياقولوف يسوق البراهين التالية: "لو قدم من الاتحاد السوفيتي ألف حاج لما ألحق هذا ضررا كبيرا بمائة وثمانين مليون، فهذا من شأنه أن يترك انطباعا جيدا للغاية في الدول الإسلامية، ولن يقال: إن الاتحاد السوفيتي معاد للإسلام وأن الاتحاد السوفيتي يحرّم الحج. هذا رأيي الشخصي". أما في محادثاته مع الشخصيات السعودية فكان الأمر يتطلب منه الحرص على توصيل فكرة أن هذه المسألة يجب بحثها بعيدا عن المشاكل السياسية والاقتصادية.

إن قدرة تيورياقولوف على الاستعانة بالقرآن في الوقت المناسب قد أدّت

إليه الكثير من الخدمات الجليلة، كذلك مما لا يقل أهمية بالنسبة لمكانته داخل المجتمع السعودي هو حرصه على الالتزام إلى أقصى درجة بمبادئ الإسلام وتعاليمه مستفيدا من سمعته كمسلم متدين أكبر استفادة، زد على ذلك قيامه بأداء فريضة الحج والعمرة أكثر من مرة، كما استغل مناسبة عيد الفطر لتوسيع علاقاته «الإسلامية» الشخصية، فكما يقول: "تبادلنا التهاني مع ما يزيد على ١٠٠ شخص، كما كان عندنا حفل استقبال للمعارف الذين جاءوا للمعايدة".

إن الحج هو أحد أركان الإسلام الخمسة، وتؤدَّى شعائره في مكة، حيث يتوافد إليها سنوياً ملايين المؤمنين لأداء مناسك الحج، والحج واجب على كل مسلم قادر بدنيا وماديا، ومن الواضح أن القادرين بدنيا وماديا كانوا قلة في الاتحاد السوفيتي في العشرينيات والثلاثينيات، ولكن المؤتمرات الإسلامية العالمية التي انعقدت في مكة في النصف الثاني من العشرينيات كان يشارك فيها وفود عظيمة الشأن نيابة عن المسلمين السوفيت، وكان يُطلَب من هذه الوفود تنشيط مشاركتها في بحث كافة القضايا الإسلامية سواء العامة أو الخاصة، ورغم أن الإلحاد كان هو السائد في الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت إلا أن الكريملين لم يمانع حتى في العشرينيات والثلاثينيات أن تقوم سنويا مجموعات صغيرة منظمة من مسلمي التتار وبشكيريا وجمهوريات آسيا الوسطى بأداء فريضة الحج.

ولكن كان هناك عدد أكبر بكثير ممن كانوا مضطرين لأداء هذه الفريضة المقدسة بطرق غير مباشرة، وبالطبع كان مصير هؤلاء يثير قلق المندوب المفوض السوفيتي، حيث حاول قدر المستطاع مساعدة مواطني جمهورية

أوزبكستان الاشتراكية السوفيتية الذين تسللوا إلى الحجاز عبر الهند بصورة غير شرعية وواجهوا مشاكل مالية ضخمة، فبعث برسالة خاصة إلى كاراخان نائب رئيس اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية يرجوه فيها حل مسألة عودتهم إلى وطنهم، مستندا في ذلك إلى التجربة الناجحة للسلطات الإنجليزية والإيطالية في مثل هذه الأحوال، ومقترحا جدولا محددا لترحيلهم.

وقد وصل الأمر لدرجة أن تجرأ تيورياقولوف على التوسط لدى السلطات السوفيتية لتسوية المسائل المتعلقة بمصير من بقي في أوزبكستان من أقارب المواطنين السوفيت الذين غادروا إلى جدة، هذا ما حدث على سبيل المثال مع المدعو موسى بيغييف وكذلك مع ميان قدرات وهو من عشيرة أكبر ملاك الأراضي ومنتجي القطن في فرغان قبل قيام الثورة، وكان يعقد كل آماله على المندوب السوفيتي.

كذلك تملّك تيورياقولوف القلق بشأن مصير الحجاج الأجانب الذين وصلوا على متن السفينة السوفيتية «فانسيتي» التي لم تفلت من الغرامة إلا بمحض الصدفة، فهي سفينة ركاب لم تكن مجهزة كما يجب، وكانت تحمل على متنها ٢٠٠ حاج من فارس، ورفض لازاريني وكيل مؤسسة «سوفتورغفلوت» للنقل البحري إبقاء السفينة لإعادة هؤلاء إلى الخليج العربي، وكتب تيورياقولوف مستاءً يقول: "لابد من إبلاغ اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية أن مؤسسة «سوفتورغفلوت» إذا كانت تأخذ الحجاج في موسم الحج من الخليج العربي فعليها أن تجهز بواخرها كما يجب، بحيث يتم تسكين الحجاج في عنابر وليس على السطح".

وبعث برسالة إلى موسكو يذكر فيها تاريخ بدء موسم الحج بالتحديد، حيث كتب يقول: "إن ردي المبدئي على استفساراتكم كان تقريبيا حيث يستند إلى التقويم، وأنتم تعلمون أن بداية شهر رمضان ونهايته تتحدد على أساس رؤية الهلال التي لا تتطابق دائما مع التقويم، ومن هنا يكون التقويم تقريبيا، والآن وبناء على منشور وزارة الخارجية في مكة يجب إبلاغ ذلك إلى هيئات ووكلاء «سوفتورغفلوت» العاملين في مجال استقبال ونقل الحجاج، ورجاء أن يقوموا بتدقيق مواعيد مغادرة بواخرنا من أوديسّا".

وكان المندوب النشيط يجد الوقت ليلمّ بكافة الأحداث الجارية، وذلك من خلال تنشيط اتصالاته ليس بالعديد من «الأعيان» السعوديين فقط وإنما أيضا بالدبلوماسيين الأجانب. كذلك لم يكن يفوته الالتقاء بمختلف الشخصيات الوافدة لأداء فريضة الحج، بما في ذلك أبناء بلده في المهجر. وكان م. الطيب رئيس البوليس السياسي في الحجاز قد حكى له ذات مرة عن نصير الوحدة الإسلامية المعروف عبد الرشيد ابراهيموف السيبيري الأصل الذي استقر في تركيا، والذي قدم للملك آل سعود في عام ١٩٣١م مذكرة تتضمن اقتراحا بإنشاء "الجمعية الإسلامية العالمية في مكة لمساعدة ابن سعود وبحث كافة قضايا المسلمين منتهزاً فرصة الحج". ولكن الملك لم يستقبل عبد الرشيد ابراهيموف وقتها لأن -على حد افتراض تيورياقولوف- "هذا العرض قد أثار فزعه".

وكانت مكة في موسم الحج مكانا مناسبا أيضا لعقد اللقاءات مع الحجاج من كبار المسؤولين في دول العالم الثالث، مثل أحمد خان وزير الخارجية الأسبق لدى الأمير الأفغاني أمان الله الذي أطيح به في عام ١٩٢٩م، حيث

حاول الوزير إقناع نذير تيورياقولوف بولاء أمان الله للاتحاد السوفيتي وأن الثورة «الثانية» ستقوم لا محالة وسيسقط نادر شاه. وكانت مثل هذه الموضوعات - لنَقُلْ - الحساسة تتطلب من تيورياقولوف أقصى استعداد وقدرة على التصرف بالشكل الذي كانت تمليه مصالح الدولة السوفيتية في ذلك الوقت، حيث يقول: "في موضوع أمان الله ونادر شاه تصرفت بتحفظ شديد". وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الموقف المتعلق بوصول الأمير الأفغاني السابق وحاشيته لأداء فريضة الحج، حيث ألحت السلطات المحلية وعين المُلّك القائم بأعمال دولة فارس في طلب مشاركة أعضاء السلك الدبلوماسي في استقبال أمان الله في ميناء جدة، وأمام هذا الإلحاح ارتأى تيورياقولوف بصفته عميد الدبلوماسيين ضرورة الامتناع عن هذا الاستقبال تجنبا لوقوع رد فعل سلبي من السلطات الرسمية في كابل.

كذلك كانت تظهر في موسم الحج شخصيات غريبة لم يكن هدفها واضحا في كل الأحوال، ولكنها كانت تجبر على الافتراض بأن همها الأول هو المعلومات، ومن هذا القبيل ما أبلغه تيورياقولوف لموسكو من أن "الخوجا غلام محمد لاغوري الهندي قد عاود الظهور، واستقبله سكرتير البعثة حيث قال إنه قد جاء للحج لأغراض سياسية، وسأل عما إذا كنّا نعرف عبيد الله أفندي الذي يعيش في مكة منذ ٢٦ عاما، وعندما أفاد السكرتير بأن هذه المسائل لا تهمه جرى الحوار التالي بينه وبين الهندي:

- إنني أرغب في دراسة دستور الاتحاد السوفيتي، ألا يمكنكم إعطائي بعض الإيضاحات؟

- يوجد كتب في هذه الشأن باللغة الإنجليزية، أما تفسير الدستور للأفراد فلا يدخل ضمن اختصاصاتي القنصلية.

- مؤسستنا في حاجة إلى الأموال، وبما أنها تعمل بالتجارة بهدف الحصول على الأموال ألا يمكنكم المساعدة في شراء السلع السوفيتية بالأسعار الجديدة حتى ننفق الأرباح على الدعاية.

- دعم التجارة في الهند لا تدخل ضمن اختصاصاتي بالمرة.

- إنني أرى أن سيادتكم تنظرون لي بارتياب، إذا كنتم تشكون أنني أمارس نشاطا مريبا يمكنني أن أحضر لكم صحف مؤسساتنا وستجدون اسمي بها.

- هذا أمر لا يعنيني.

وهذا الهندي يبدو حتى أنه ليس مسلما، لأنه لا يتقن لغة الأوردو التي يتحدث بها كل مسلمي الهند".

وفي موسم الحج حضر إلى مكة لأغراض شخصية غالب بيه الضابط التركي السابق، وكان يعمل في ذلك الوقت مدرسا بالمدرسة العسكرية العليا في صنعاء، وهو عربي الأصل، وفي أفكاره متعصب للقومية العربية. وقد أعلن انجذابه إلى الاتحاد السوفيتي، وطلب من تيورياقولوف أن يحضر له من موسكو خرائط جغرافية وأطالس (مجموعة أو مجموعتين) للمدرسة التي يعمل بها، وتوجه تيورياقولوف بهذا الصدد إلى اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية وأوصى بحكم عمله في طباعة الكتب سابقا بالتوجه إلى دار النشر المركزية "التي تتوافر بها خرائط وأطالس يمكن وضع البيانات عليها بأي لغة".

وآتت هذه المقابلة ثمارها، إذ تبادل غالب بيه مع تيورياقولوف انطباعاته عن مكة، ليس هذا فحسب وإنما أدلى إليه أيضا بمعلومات مهمة عن اليمن وخاصة عن جبهة «الزرانيق»، حيث كتب تيورياقولوف يقول: "أفاد غالب بيه بأن جبهة الزرانيق قد تم تصفيتها، والمدرسة العسكرية سيتم تدريجيا عمل إعادة هيكلة لها، حيث من المخطط أن يتم تحسين مستوى تدريب الشباب بالمدرسة، وذلك على يد ستة من اليمنيين درسوا الطيران في ميلانو وعادوا إلى اليمن، والصورة العامة للاتحاد السوفيتي في الحجاز جيدة، والعلاقات بين اليمن والحجاز تتحسن، وإبان الغارات الجوية الإنجليزية كان غالب بيه - على حد قوله- في صنعاء وشارك في تنظيم الدفاع وتركيب المعدات المضادة للطائرات".

ولأن المسائل الخاصة بالتجارة لم يكن قد تم تسويتها بعد فقد وصل الأمر إلى ترتيب مأمورية الرفيق حكيموف للحجاز على أنها رحلة لأداء فريضة الحج وتم طلب التأشيرة له على هذا الأساس. "وبعد الحملة الأخيرة على الكنائس التي وصلت أخبارها إلى الحجاز عبر الصحافة المصرية سألني الكثيرون عن وضع المساجد في الاتحاد السوفيتي، وموقف السلطات السوفيتية من المسلمين، وموقفنا الشخصي من الحج... إلخ"، وأعطى تيورياقولوف الإيضاحات اللازمة في مثل هذه الأحوال، مشيرا إلى أنه سيقوم بأداء فريضة الحج مع غيره من المسلمين في أقرب فرصة. "أظن أننا سنبذل أنا وحكيموف كل ما في وسعنا كي نكتفي بتنفيذ أهم ما يلزم تنفيذه أثناء الحج إذا تطلبت الظروف ذلك. أما فيما يخص الجانب التجاري لزيارة الرفيق

حكيموف فهو يتلخص - كما يبدو لي - في أن يقوم بالتعاون معنا بدراسة الظروف المستجدة في السوق وصياغة سياستنا في النشاط التجاري (حتى نتجنب أخطاء الماضي) وتوسيع دائرة اتصالاتنا التجارية".

ومن بين الحوارات المهمة بالنسبة لتيورياقولوف أثناء الحج كان ذلك الحوار الذي جرى مع أحمد خان وزير الحربية لدى الأمير الأفغاني السابق أمان الله والذي سبقت الإشارة إليه، حيث يقول: "لقد صرح لي أحمد خان أنه جاء على أمل اللقاء هنا بالسفير الأفغاني السابق لدى تركيا ميرزا غلام جيلاني خان (والذي جاء أيضا إلى هنا بالفعل)، وتحدث كثيرا عن ولاء أمان الله للاتحاد السوفيتي، وعدم رضاء الشعب عن نادر شاه، وحتمية قيام الثورة «الثانية» في أفغانستان ثم إسقاط نادر شاه، وأنبأني بخبر جديد وهو الاتفاقية التي أبرمت منذ فترة قريبة بين الإنجليز والشركتين الألمانية لانش والفرنسية كليمانكو بشأن امتياز بناء خط حديدي في أفغانستان، وهذا الامتياز (العقد) قد أبرم -على حد قوله- مع الألمان والفرنسيين، ولكن الألمان والفرنسيين لا يملكون أدوات فعلية للتأثير على أفغانستان في حالة ظهور خلافات، ويشعرون -وهو الأهم- بهشاشة هذه الصفقة بحكم تعارضها ومصالح إنجلترا، ولذلك عقدوا اتفاقا مع الإنجليز، وبناءً عليه وبعد هذا التآمر اتخذت الصفقة طابعا آخر غير مقبول للأفغان. ووعد أحمد خان بزيارتنا في جدة، وبخصوص موضوع أمان الله ونادر شاه تصرفت بتحفظ شديد".

ووصل الأمر إلى أن جاء للحج وفد بولندي يضم الكونت راتشينسكي ومفتي بولندا يعقوب شينكوفيتش بهدف مد الجسور مع المملكة العربية

السعودية، حيث أعلن الوفد رسميا اعتراف بولندا بالدولة السعودية ورغبتها في إقامة علاقات سياسية وتجارية مع الحجاز، وردت الحجاز بتوفر نفس الرغبة. وفي هذا الصدد ذكر تيورياقولوف أن المحاولات البولندية "لإقامة علاقات صداقة وعلاقات تجارية" مع الحجاز تتزامن مع تزايد نشاط الفرنسيين في المنطقة، وأن "بولندا - على ما يبدو - ما كانت لتشرع في إبداء اهتمامها الكبير بالشؤون الحجازية ورغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية مع الحجاز إلا بإرشاد من باريس، أما الوفد الثاني الذي وصل على الباخرة «كراكوف» فلم يضم إلا العسكريين فقط، وجاء محملا بالهدايا للملك".

إن وجود المفتي ضمن الوفد البولندي الأول كان له -في رأي تيورياقولوف- مضمون سياسي معروف وموجّه ضد الاتحاد السوفيتي بشكل سافر، فالقرار الذي اتخذه مسلمو وارسو في أيام عيد الأضحى، والذي يطلبون فيه من بابا روما وأسقف كينتربري أن يتولّيا برعايتهما الإسلام المضطهد في الاتحاد السوفيتي على حد زعمهم، من المفترض أن يكون بمنزلة شهادة لدى المفتي عند تقديمه للملك آل سعود، بيد أن بولندا لم تكن تُعد «دولة إسلامية» بحكم قلة عدد المسلمين بها وضآلة ثقلهم الديني والاجتماعي.

ويتوصل تيورياقولوف إلى استنتاج يفيد بأن النوايا الفرانكوبولندية لم تكن تتضمن الكشف قبل الأوان عن خطط البلدين ضد الاتحاد السوفيتي، حيث كان من المفترض أن يدلي المفتي بأهم تصريحاته وراء الكواليس، في جو غير رسمي. والشخصية التترية سالفة الذكر عبد الرشيد ابراهيموف (وهو نفسه «رشيد قاضي»، وكان قبل الحرب العالمية قد استقر في تركيا) والمعروف

آنذاك "بملهم الإصلاح الإسلامي الذي يقيم الآن في مكة مؤقتا قد أكد ادعاءات شينكوفيتش ضد الاتحاد السوفيتي أمام ابن سعود، صحيح أن ابن سعود قد أخذ هذا للعلم فقط ولم يقم بعمل أي استنتاجات عملية من ذلك سواء لنفسه أو لسياسته، وجميع الشائعات القائلة بأن ابن سعود قد ألقى كلمة موجهة ضد الاتحاد السوفيتي لا أساس لها بالمرة، ولو كانت مثل هذه الكلمة قد صدرت من ابن سعود بالفعل لأبلغنا موسكو في حينه، ولكن تحركات البولنديين ضد الاتحاد السوفيتي من خلال مفتيهم واضحة كالشمس...".

ولم تسفر محاولات المفتي البولندي للحصول من ابن سعود على إعلان مناهض للسوفيت لحماية الإسلام في الاتحاد السوفيتي عن نتائج مباشرة، غير أن المعلومات التي حصل عليها تيورياقولوف خلال الحج قد سمحت له بالتوصل إلى نتيجة تفيد بأنه "إذا استقر البولنديون هنا في المستقبل فإنهم وقت اللزوم لن يفوّتوا لاستغلال وضع الحجاز بصفتها قلب الإسلام في خططهم وأغراضهم الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي".

ومن الواضح أن اتصالات تيورياقولوف النشيطة مع الملك والأمير فيصل وأعضاء الحكومة السعودية قد ساعدت بلا شك على إزالة القيود المفروضة على التجارة السوفيتية في البلاد، كذلك حوارات الثقة التي كان يجريها في الحج سواء مع رجال الصفوة السعودية أو مع من تقابل معهم بالصدفة، ولكنهم شخصيات مطلعة بدرجة كبيرة، قد أتاحت له الفرصة لأن يلم بالموقف السياسي في المملكة والدول المجاورة، وأن يبني على هذا الأساس توصياته

بشأن تنمية العلاقات التجارية والسياسية بين الدولتين السوفيتية والسعودية.

وجدير بالذكر أنه ليس كل ما كان يقوله نذير تيورياقولوف، الدبلوماسي الفذ في موهبته والسياسي الفريد في تفكيره، من توصيات كان يسمع ويؤخذ في الحسبان، فرغم الآفاق التي ظهرت نتيجة لإلغاء «النظام الخاص» المفروض على السلع السوفيتية فقد اتجهت موسكو للأسف إلى تقليص النشاط التجاري في هذه المنطقة، وألمحت موسكو لتيورياقولوف أنه استنادا إلى المشاكل التي واجهتها التجارة الخارجية السوفيتية في الدول الأخرى في عام ١٩٣٣م تتراجع منطقة البحر الأحمر بصفتها الأقل ربحية إلى ذيل القائمة، واعتبر السوفيت حجم الشحنات الموجهة إلى دول حوض البحر الأحمر غير كاف لكي تواصل مؤسسة «سوفتورغفلوت» للنقل البحري رحلاتها إلى المنطقة، على أي حال هذا ما أصرت عليه مجموعة من مسؤولي اللجنة الشعبية للتجارة الخارجية.

أما من كانوا يدافعون في إصرار عن التجارة في منطقة البحر الأحمر فموقفهم لم يسفر عن نتيجة، بل كان يؤدي أحيانا إلى نتيجة عكسية، واتخذ المندوب المفوض تيورياقولوف كافة الخطوات الممكنة حتى وصل الأمر إلى إرسال تقارير إلى اللجنة المركزية لحزب البلاشفة الشيوعي السوفيتي لوقف تراجع التجارة السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط، وهناك مذكرة موجهة منه إلى اللجنة المركزية واللجنة الشعبية للشؤون الخارجية و«الدائرة الرابعة بمجلس الثورة العسكري» يستنكر فيها سياسة اللجنة الشعبية للتجارة الخارجية ومؤسسة «سوفتورغفلوت» اللتين تقومان بتقليص نشاطهما في

منطقة شمال شرق إفريقيا (الحبشة وإريتريا) والدولتين العربيتين الوحيدتين «اللتان تتمتعان باستقلال فعلي» وهما السعودية واليمن، وتشدد المذكرة على أن منطقة البحر الأحمر و«منطقة العراق وجنوب فارس» المرتبطة بها قد ضاعتا في المنظومة البيروقراطية للجنة التجارة الخارجية.

إن قرار اللجنة بإلغاء الرحلات البحرية وبرنامج التجارة لعام ١٩٣٤ واستدعاء أعضاء التمثيل التجاري... إلخ كان من وجهة نظر تيورياقولوف يرجع إن لم يكن إلى التخريب المباشر فإلى نزعات «التصفية» لدى لجنة التجارة الخارجية؛ لأن مثل هذه السياسة لم تكن تهدد "بنسف ما تم تحقيقه بعناء كبير من علاقات سياسية وتجارية" فحسب، وإنما كانت أيضا تضعف مواقع الاتحاد السوفيتي ونفوذه في المنطقة بأكملها، ويكفي أن نورد هنا بعض الأرقام حتى ندرك حجم الخسارة التي تكبدها الاقتصاد السوفيتي من جراء القرارات الإدارية العفوية بإلغاء خط «فارس» لسفن مؤسسة «سوفتورغفلوت» والذي كان يربط أوديسّا مع مصر والمملكة العربية السعودية واليمن وإريتريا والعراق وفارس، فقد تم بالفعل سداد ٨٠ ألف روبل ذهبي قيمة إيجار السفن الأجنبية، وكان من المقرر أن يصل هذا المبلغ إلى ٣٠٠ ألف روبل ذهبي بنهاية عام ١٩٣٤م، وهذا المبلغ كاف تماما لكي تستأنف «سوفتورغفلوت» رحلاتها على خط «فارس»... إلخ.

ويقتنع تيورياقولوف تدريجيا بالعواقب الوخيمة الناجمة عن رفض تقديم القرض السلعي للسعوديين لا لشيء إلا لعدم توقيع معاهدة صداقة، حيث يقول: "لقد كان بإمكاننا بقروض صغيرة أن نشكل وضعا ملائما للغاية بالنسبة

لنا في الجزيرة العربية، ولكن هذا لم يتم عمله". وأثبت تطور الأحداث صحة موقف تيورياقولوف الذي كان ينادي في حماس بضرورة زيادة التواجد التجاري والاقتصادي للاتحاد السوفيتي في شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة لها.

إن ما تضمنه هذا الفصل من وقائع العمل الدبلوماسي اليومي لتيورياقولوف يدل على أن أفكاره وتصرفاته سواء في القضايا الرئيسة لسياسة الاتحاد السوفيتي في المنطقة بأكملها أو في الموضوعات التي كانت آنذاك تبدو حساسة من وجهة نظر الأيديولوجية السوفيتية، مثل الحج وبعض الجوانب الخاصة الأخرى في الإسلام، كانت موجهة للمستقبل البعيد وتخضع لهدف أوحد وهو تدعيم دور الاتحاد السوفيتي ومكانته في شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط بأكمله. ويتضح من المواد الأرشيفية أن تيورياقولوف كان يقاوم بشدة تلك النزعة المدمرة التي ظهرت في موسكو وكانت ترمي إلى تقليص النشاط على الصعيد الشرقي. وفور سفر تيورياقولوف رحل عمليا الاتحاد السوفيتي طواعية من المملكة العربية السعودية ومن سوق البحر الأحمر الواعدة، وكانت عاقبة ذلك على الاتحاد السوفيتي - كما أثبتت الأيام - سلبية للغاية، فمن المعروف أن حقول البترول الضخمة التي اكتُشِفَت في المملكة العربية السعودية بعد ذلك بقليل قد ذهبت ثمارها للغرب وليس للاتحاد السوفيتي أول صديق للسعوديين.